الأنوار
الخميس ١٢ حزيران ٢٠٠٨ العدد ١٦٨٣٤

«المال» و«الاتصالات» أقرتا نظام ادارة أموال «الهيئة المنظمة للاتصالات»

أقرت وزارة الاتصالات ووزارة المال نظام ادارة أموال «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA)، فيما رأت وزارة المال ان النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، وأكدت انه ينسجم ويتوافق مع أحكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر في ٢٢ تموز ٢٠٠٢، ومع المرسوم رقم ١٤٢٦٤ تاريخ ٤ آذار ٢٠٠٥، والمتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للهيئة وتطبيقا دقيقا لأحكامه.

وقال رئيس مجلس ادارة الهيئة ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة، في بيان صادر أمس ان «النظام مثال يحتذى، يمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية الأخرى اعتماده، وأخذه في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حاليا في لبنان، بالنظر الى تمتّعه بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة»، مضيفا ان «المشروع يتوافق مع أهم وأحدث المعايير العالمية المعاصرة».

ورأت وزارة المال ان «نظام ادارة أموال الهيئة ينسجم مع أحكام قانون المحاسبة العمومية في معظم أحكامه، اضافة الى انه جاء ملائما لهيكل الهيئة الاداري وللغاية من انشائها، ومستجيبا لمتطلبات ومستلزمات النشاط فيها».

وزشارت الى ان النظام جاء متطورا وحديثا لجهة:

- اعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
- اعتماد النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص.
- اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.
- اعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.
- اعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
- اخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.

وقالت وزارة المال ان «النظام يتجاوز بحداثته وتطوره قانون المحاسبة العمومية»، واقترحت «تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقا مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على ادارة الأموال العمومية».

ولفتت الوزارة، أخيرا، الى ان «اعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبينة في النظام تؤمن السرعة والمرونة والشفافية في أعمال التلزيم والتنفيذ».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"